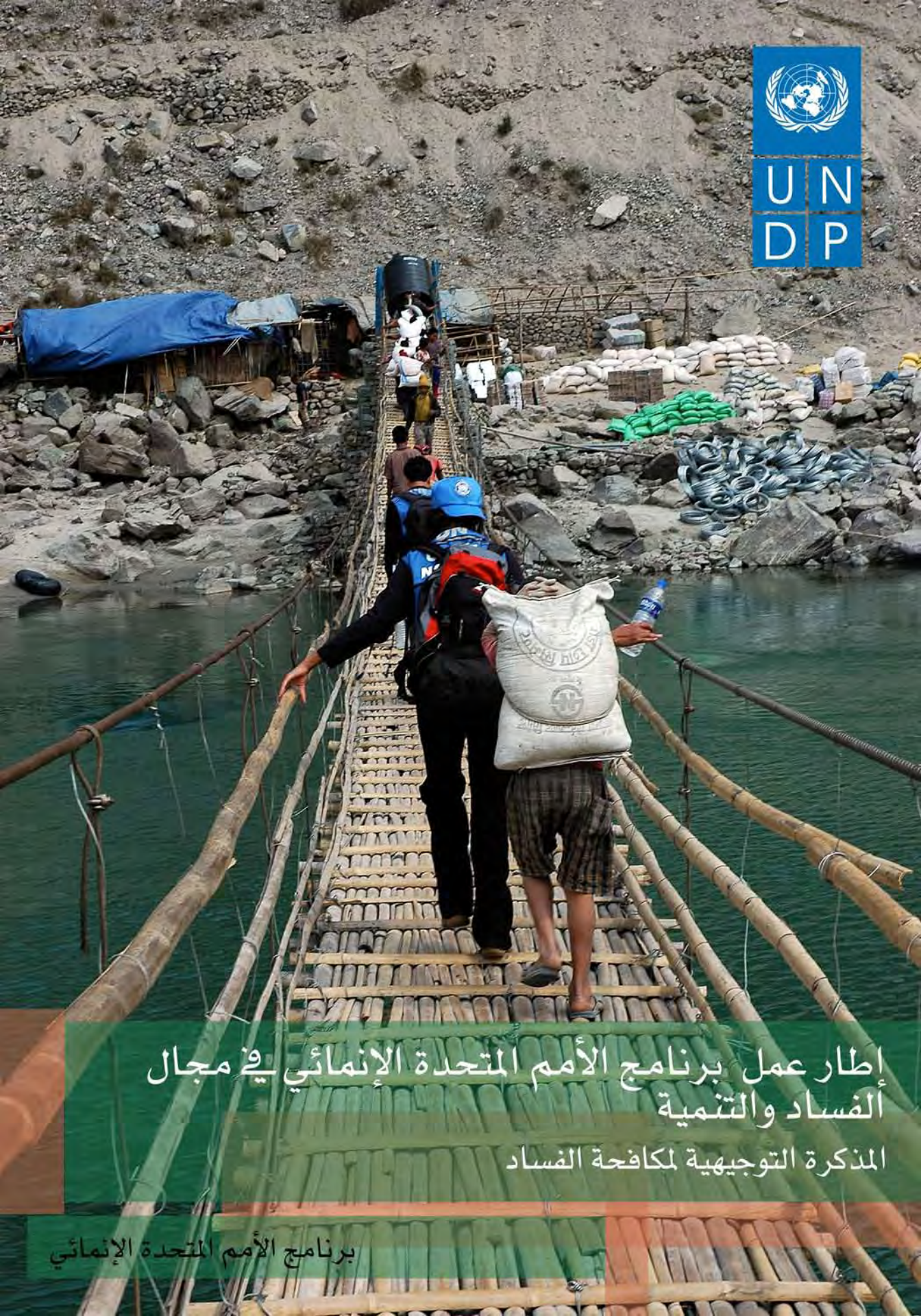

إطار عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الفساد والتنمية

المذكرة التوجيهية لمكافحة الفساد

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شـــكر

أنجزت هذه المذكرة التوجيهية من خلال جهد جماعي لشبكة الممارسين في مجالي الحكم الديمقراطي ومكافحة الفساد ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تمّ عرض مفهوم هذه المذكرة التوجيهية خلال لقاءات مختلفة مع ممثلي البرنامج ووحداته. وقد كان الغرض من هذه اللقاءات هو صياغة الموقف المؤسسي بشأن مكافحة الفساد وبخاصة فيما يتعلق بالصياغة النهائية للبرنامج العالمي لمكافحة الفساد من أجل فعالية التنمية (PACDE) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تلخّص هذه المذكرة التوجيهية الإسهامات الغنية التي انبثقت من المناقشات المذكورة على أمل أن تشكّل مرجعاً مفيداً لموظفي البرنامج العاملين على أرض الواقع.

ونود أن نتوجه بالشكر إلى فيل ماتشيزا (مستشار في شؤون مكافحة الفساد) وأنغا ر. تيميلسينا (محلل أبحاث) من فريق الحكم الديمقراطي في مكتب السياسة الإنمائية على كتابتهما لهذه المذكرة إلى جانب إبراز هذه المطبوعة إلى حيز الوجود. ونشكر أيضاً تيرانس دي جونز، وبولين تميسيس، وانوراد راجيفان، ودان ديونيسي، وجوكلي مبيي، وإيما ويب على إسهاماتهم وملاحظاتهم المفيدة.

فريق الحكم الديمقراطي
مكتب السياسة الإنمائية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣٠٤ شارع رقم ٤٥ شرقي، الطابق العاشر
نيو يورك، نيويورك، ١٠٠١٧
www.undp.org/governance

آب/أغسطس ٢٠٠٨

المحتويات

١- الخلفية ١

١-١ الصلات بين الفساد والتنمية ١

١-٢ خبرة برنامج الأمم المتحدة السابقة في مجال مكافحة الفساد ١

١-٣ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ووضع البرامج في مجال مكافحة الفساد ٢

٢- لماذا ينبغي على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل في مجال مكافحة الفساد؟ ٥

٢-١ صلاحيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصلة مع مكافحة الفساد ٥

٢-٢ الفساد والتنمية الإنسانية ٦

٢-٣ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كإطار للحكم والتنمية ٩

٢-٤ ربط مكافحة الفساد بإصلاحات أوسع نطاقاً ١٠

٣- استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٢

٣-١ السمة المتخصصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مكافحة الفساد ١٢

٣-٢ الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة ٢٠٠٨-١١، ومكافحة الفساد ١٣

٣-٣ مجالات الخدمات التي يقدّمها فريق الحكم الديمقراطي، ومكافحة الفساد ١٤

٣-٤ البرنامج العالمي لمكافحة الفساد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٥

٤ - روابط لمواقع الكترونية ومصادر رئيسية ذات صلة بمكافحة الفساد ١٧

١- الخلفية

١-١ الصلات بين الفساد والتنمية

"(الفساد) وباء خبيث له آثار ضارة واسعة النطاق على المجتمعات. فهو يقوّض الديمقراطية وحكم القانون ويؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان وتشويه الأسواق وتردّي نوعية الحياة ويسمح بانتعاش الجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها من الأخطار التي تهدد الأمن الإنساني".

- كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقديمه لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

يتواجد الفساد في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، في الدول النامية والدول المتقدمة، وإن يكن بأشكال ومقادير مختلفة. وتؤكّد الشواهد المتوفّرة من مختلف أنحاء العالم على أن الفساد يُضر بالفقراء على نحو غير متكافئ، ويعيق التنمية الاقتصادية، ويقلّل من الخدمات الاجتماعية، ويحوّل اهتمام الاستثمارات بعيداً عن البنية التحتية والمؤسسات والخدمات الاجتماعية.[١] إضافة إلى ذلك، يغرس الفساد بيئة معادية للديمقراطية تتسم بغياب الثقة والأمان وانحطاط القيم الأخلاقية وعدم إحترام المؤسسات الدستورية والسلطة. لذلك، فإن الفساد يعكس حالة من حالات النقص في الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، مما يؤثر سلباً على الفقر والأمن الإنساني.[٢] وهو قد ساهم الى حدّ كبير في انعدام الاستقرار وزيادة الفقر واندلاع الحروب الأهلية حول الموارد في عدد من البلدان التي لا زالت تعاني من الصراع أو أنها في طور الخروج منه.[٣]

الشكل (١): الصلات بين الفساد والفقر

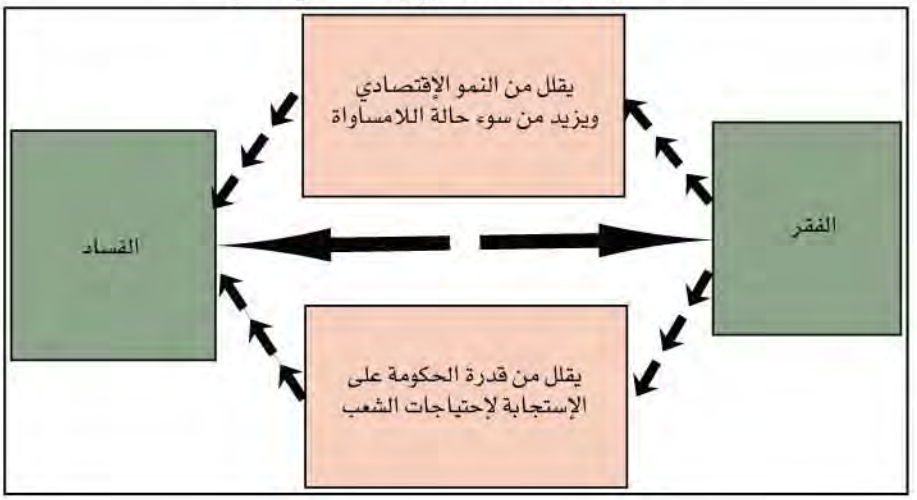

١ انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التعامل مع الفساد، تحويل الحياة: التعجيل بالتنمية البشرية في آسيا والمحيط الهادي، تقرير التنمية البشرية لآسيا والمحيط الهادي ٢٠٠٨ (بالإنجليزية).

٢ مذكرة عملية حول مكافحة الفساد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٤، صفحة١.

٣ Tiri and UNDP, Corruption in Post War Reconstruction: Confronting the Vicious Cycle, Beirut, 2005

يوضح الشكل (١) الصلات المتبادلة بين الفساد والفقر. يزيد الفساد من الفقر من خلال إعاقته للنمو الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على مستويات الفقر. من ناحية أخرى، يؤثر الفساد على الفقر عن طريق التأثير على عوامل الحكم الرشيد (مثلا: التقليل من قدرة الحكم، من خلال إضعاف المؤسسات السياسية ومشاركة المواطنين، وتخفيض جودة الخدمات والبنى التحتية الحكومية)، وهو ما يؤثر بدوره على مستويات الفقر.[٤]

١-٢ خبرة برنامج الأمم المتحدة في مجال مكافحة الفساد

كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أوائل المنظّمات في أوائل التسعينيات من القرن الماضي التي اضطلعت بتطوير برامج تتصدى للفساد وتحدُّ منه. وقد عنى ذلك في بعض الحالات تحويل التركيز من الإصلاح التقليدي (المحايد) للإدارة العامة إلى التصدي لمجالات أكثر حساسية من الناحية السياسية تقع في صميم الحكم الرشيد. منذ ذلك الوقت أصبح تحسين المساءلة والشفافية والنزاهة من مجالات المساعدة سريعة النمو وأصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم التعاون الفني في مجال مكافحة الفساد ضمن ملف الحكم الديمقراطي.[٥] وقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج المساءلة والشفافية (PACT) عام ١٩٩٧ الذي تم تدعيمه فيما بعد بواسطة ورقة السياسة المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان: "محاربة الفساد لتحسين إدارة الحكم (١٩٩٨)" التي سلطت الضوء على أهمية التصدي للفساد كقضية من قضايا التنمية. وعلى الرغم من أن التركيز انصب في البداية على أنشطة رفع مستوى الوعي إلا أن الدعم انتقل في النهاية إلى تقديم الخدمات الاستشارية الفنية للحكومات الوطنية مقرونة بتطوير أدوات ومنهجيات مصمّمة داخليا.

ومنذ ذلك الوقت، أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مزوداً رئيسياً للمساعدة الفنية في مجال مكافحة الفساد. فعلى سبيل المثال، خلال فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، كان هناك ١١٣ برنامجا فاعلا لمكافحة الفساد في ٥١ دولة، ذو صلة بالأطر المؤسسيّة والقانونية والسياسية التي تم انشاؤها من أجل تعزيز وتحسين مستوى المساءلة والشفافية والنزاهة. وفي عام ٢٠٠٧، تمّ القيام بحوالي ٤٣ نشاطا على المستوى القطري لتعزيز إصلاح الإدارة العامة بغية توفير خدمات عامة فعالة ومؤثرة وسريعة الاستجابة وداعمة للفقراء. كذلك الحال، فقد تم دعم نحو ٣٥ مشروعا على المستوى القطري من أجل تعزيز وتقوية المساءلة والشفافية والنزاهة في الخدمات العامة عن طريق وضع أطر واستراتيجيات لمكافحة الفساد لتطوير قدرات الخدمات العامة (مثلا: التدريب أو حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصال) وتعزيز مشاركة المجتمع المدني وسائل الإعلام في مراقبة الفساد وآليات الإشراف.[٦]

٤ Chetwynd, Eric et al., (2003), "Corruption and Poverty: A Review of Recent Literature", Management System International, Washington, DC: http://www.u4.no/pdf/?file=/document/literature/corruption-and-poverty.pdf accessed 15 November 2007).

٥ مذكرة عملية لمكافحة الفساد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤، ص٣.

٦ قاعدة بيانات النتائج للاطار التمويلي متعدد السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

هذا وقد استحدثت المراكز الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أدوات معرفية وممارسات فضلى، منها على سبيل المثال، "الترتيبات المؤسسية لمحاربة الفساد - دراسة مقارنة"، من إصدار مركز بانكوك الإقليمي عام ٢٠٠٥. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك قيام برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (POGAR) بتنفيذ أنشطة إقليمية واسعة لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وذلك من ضمن مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية (GfD). ويدعم مركز براتسلافا الإقليمي شبكة الممارسين في مجال مكافحة الفساد (ACPN) في دول شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة بغية تبادل المعرفة وأفضل الممارسات في المنطقة. وكذلك الحال، يعمل المكتب دون الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص ببربادوس ودول شرق البحر الكاريبي (OECS) على إنشاء شبكة الكاريبي لدعم النظراء في مجال مكافحة الفساد.

وتشمل بعض الأمثلة الحديثة على البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بمكافحة الفساد، دعم تعميم مفهوم مكافحة الفساد في البرامج التدريبية للخدمة المدنية في بنغلادش، وإدماج استراتيجية مكافحة الفساد التي تؤيد عدم التسامح إطلاقا مع الفساد في وثيقة الهدف الإنمائي التاسع للألفية في منغوليا، وتطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد في سيراليون، ودعم تقييم الحوكمة ومكافحة الفساد في زامبيا، وتقديم المساعدة الفنية من أجل تنمية القدرة المؤسساتية والبشرية للجنة مكافحة الفساد في بوتان.

١-٣ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ووضع البرامج في مجال مكافحة الفساد

منذ تسعينات القرن الماضي، تتابعت التطورات في المعايير والمقاييس الخاصة بمكافحة الفساد مما دفع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إعادة تركيز طاقاته وأولوياته في عملية مكافحة الفساد ضمن الصلاحيات الموكلة اليه كالحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة. وبدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيّز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر من عام ٢٠٠٥ برزت تحديات وفرص جديدة لمحاربة الفساد. هذا علما أنّه بحلول٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بلغ عدد الدول المصادقة على الإتفاقية ١٢٢ دولة.

مع قدوم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إزدادت طلبات الدعم في مجال مكافحة الفساد، وظهرت فرص جديدة لوضع البرامج في هذا المجال.

وفقاً لنتائج التقييم الذاتي الذي يتولاه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، أشارت الغالبية العظمى للدول الأعضاء إلى أنها ستحتاج إلى مساعدة فنية تعينها على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.[٧] وبالنظر إلى أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السابقة وحضوره واسع الانتشار على المستوى القطري، فإن الدول الأعضاء تتوجه بشكل متزايد إلى مكاتب البرنامج القطرية طلباً للمساعدة الفنية من أجل إنشاء مؤسسات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيزها، وتطوير استراتيجيات وقوانين لمنع الفساد، وتصميم وتنفيذ تدخلات مناسبة. وتقوم بعض المكاتب القطرية التابعة للبرنامج بالفعل بدعم برامج تهدف إلى تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بدعم من استشاريين وأحياناً من خلال شراكات مع شركاء إنمائيين آخرين ووكالات تابعة للأمم المتحدة.

الإطار (١): أهداف وهيكلية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الأهداف:

١. منع الفساد ومحاربته بصورة أكثر فعالية وكفاءة.

٢. دعم التعاون الدولي والمساعدة الفنية بما فيها استرداد الممتلكات.

٣. تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العامة.

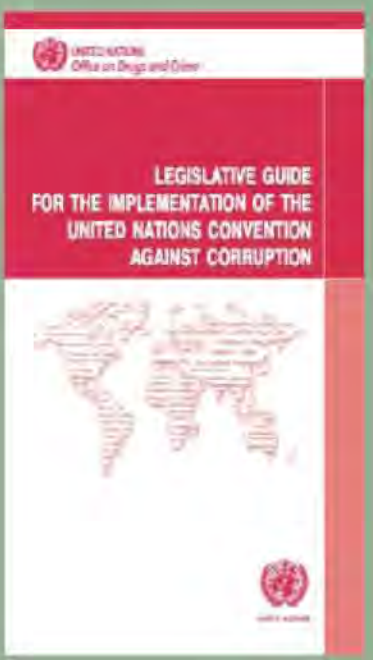

الهيكلية:

- التطبيق
- التدابير الوقائية
- التجريم وإنفاذ القانون
- التعاون الدولي
- استرداد الممتلكات
- المساعدة الفنية وتبادل المعلومات

٧ تقرير عن حالة المصادقة على الاتفاقية المقدم إلى المؤتمر الثاني للدول الأطراف، بالي، إندونيسيا، كانون الثاني/ يناير٢٠٠٨.

٢. لماذا ينبغي على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل في مجال مكافحة الفساد؟

تُعتبر مكافحة الفساد عنصراً طويل الأمد في البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وقد قام البرنامج بصفته الوكالة الإنمائية العالمية للأمم المتحدة لسنوات طويلة بدعم مشاريع وأنشطة صريحة وضمنية تتناول العناصر الأساسية – وغالبا الحساسة سياسيا- للفساد بما في ذلك التبعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأثرها على الفقر والبيئة وحقوق الإنسان ونوع الجنس وما إلى ذلك.

الإطار (٢): ما هو مصدر صلاحيات برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن مكافحة الفساد؟

- الصلاحية الموكلة (mandate) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
- الأهداف الإنمائية للألفية بما في ذلك الغاية المتعلقة بالتقليل من نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.
- القمة العالمية حول التنمية المستدامة التي عُقدت في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا من ٢٦ آب/ أغسطس إلى ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.
- مختلف الأعراف والصكوك الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٢-١ صلاحيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصلة مع مكافحة الفساد

الأساس المنطقي الذي يضطلع على أساسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبادرات مكافحة الفساد هو استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كصك ضد الفساد في خدمة الصلاحيات الممنوحة للبرنامج فيما يخص الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة. ويدرك البرنامج بأن النظام الوطني للحكم الديمقراطي المنسجم مع المعايير والأعراف الدولية (مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) الذي يتم تطويره ضمن إطار شرعي وتعاوني متعدد الأطراف، يمثل العنصر الأساسي للتنمية المستدامة. لا تشتمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على فقرة صريحة حول الفساد والتنمية، إلا أن مقدمة الاتفاقية، التي تعبّر عن روحيتها، تقرّ بأن الفساد يعرض التنمية المستدامة للخطر. وتعيد المقدمة إلى الأذهان "توافق آراء مونتيري" الذي شدد على أن محاربة الفساد على كافة المستوياتٍ هو أمر يحظى بالأولوية، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة الذي أعلن الفساد تهديداً للتنمية البشرية المستدامة.[٨] وتطالب المادة ٦٢ من الاتفاقية الدول الأطراف في الاتفاقية باتخاذ إجراءات ملائمة للتنمية المستدامة، من خلال التعاون الدولي. لذلك فإن قضايا الفساد والتنمية المستدامة تقع في صميم روح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٨ توافق آراء مونتيري جاء نتيجة لمؤتمر مونتيري عام ٢٠٠٢، أي مؤتمر الأمم المتحدة الدولي لتمويل التنمية. لمزيد من المعلومات انظر http://www.un.org/esa/ffd/monterrey/MonterreyConsensus.pdf. ويعدُّ إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة الذي تم تبنيه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة –والتي تدعى أحياناً بقمة الأرض ٢٠٠٢- يعدّ اتفاقية تركز بصورة خاصة على الظروف العالمية التي تُشكل تهديدات خطيرة على التنمية المستدامة، لمزيد من المعلومات انظر http://www.un-documents.net/jburgdec.htm

٢-٢ الفساد والتنمية الانسانية

يؤثّر الفساد على مختلف جوانب التنمية الانسانية، التي تشكل نموذجاً قيمياً إنمائياً يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحقيقه، وتُعرّف على أنها "عملية توسيع خيارات الناس"، والتي يمكن تحقيقها من خلال توسيع قدرات الناس ومستوى أدائهم. على كافة مستويات التنمية، هناك ثلاث قدرات أساسية للتنمية الانسانية هي: أن يحيا الناس حياة طويلة وصحية، أن يكونوا حسني المعرفة والاطلاع، وأن يحصلوا على مستوى لائق من العيش.[٩] وبما أن للفساد تبعات خطيرة على النمو الاقتصادي، والفقر واللامساواة، والحكم، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والبيئة، فإن مكافحة الفساد تعد قضية أساسية في مجال التنمية الانسانية وتتطلب بالتالي، مقاربة شاملة ومنسقة.

يمكن للمستويات العالية من الفساد أن تخفّض من مستوى التنمية الانسانية عن طريق تخفيض النمو الاقتصادي وزيادة الفقر واللامساواة وزيادة تكلفة الخدمات كالصحة والتعليم مع تخفيض نوعيتها. كما يمكن أن يؤدي الفساد إلى مزيد من إنتهاكات حقوق الإنسان وأن يؤثر بشكل غير متكافئ على الجماعات الضعيفة والمهمشة اجتماعيا بما في ذلك النساء. ومن المحتمل أن يزيد الفساد من سوء الحوكمة البيئية عن طريق التقليل من انفاذ القوانين البيئية وبالتالي إعاقة التنمية المستدامة من خلال تعريضه الاستدامة البيئية للخطر.

فيما يلي غلاف تقرير التنمية الانسانية لمنظمة آسيا-المحيط الهادي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٨، وهو تقرير يتعرض بالتحليل للعلاقات التي تربط بين الفساد والسياسات الإنمائية الصحيحة من منظور إنمائي انساني يضع الناس في مركز النقاشات المتعلقة بالتنمية.

٩ انظر تقارير التنمية الانسانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الرابط/http://hdr.undp.org/en/humandev/glossary

الجدول(١): العلاقات بين الفساد والتنمية المستدامة

التنمية المستدامة					
النمو الإقتصادي	الفقر/ اللامساواة	الحكم	حقوق الإنسان	نوع الجنس	البيئة
الفساد					
— يثبط الاستثمار والمساعدات — يزيد من عدم الثقة وعدم القابلية للتوقع في بيئة الأعمال — يشوّه السياسات الاقتصادية	— يقوض جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية — يرفع تكلفة الخدمات العامة ويقلل من جودتها — يفاقم من سوء حالة الدخل وغيره من حالات عدم المساواة	— ينتقص من حكم القانون ويضعف القيم الأخلاقية — يقوّض شرعية الحكومة من خلال تقليل ثقة الشعب في الحكومة. — يضعف القواعد المؤسسية عن طريق إضعاف المساءلة والشفافية والنزاهة	— يعزز التمييز — يمنع التمتّع بالحقوق الأساسية بما فيها الحقوق في الحصول على الخدمات الاجتماعية	— يزيد من الابتزاز الجنسي — يؤثر على المرأة بصورة غير متكافئة من حيث إمكانية وصولها إلى الخدمات العامة الأساسية	— يضعف الحوكمة البيئية ويضعف من صرامة القوانين البيئية

إن نهب موارد الدولة أمر شائع وموثق جيداً حيث تم الإبلاغ عن عدد من الحالات البارزة (مثل فرديناد ماركوس الرئيس السابق للفيليبين، وموبوتو سيسي سيكو الرئيس الزائيري السابق، وساني أباتشا الرئيس السابق لنيجيريا). وتشير تقديرات معهد البنك الدولي إلى أن أكثر من تريليون دولار أمريكي (أي ١٠٠٠ مليار دولار أمريكي) يتم دفعها سنويا كرشاوى: وهو ما يزيد قليلاً عن ٣ بالمائة من دخل العالم حسب أرقام عام ٢٠٠٢,[١٠] وكان من الممكن لهذه الأموال أن تحدث فرقا في جهود تلك الدول من أجل زيادة الاستثمار ومحاربة الفقر وضمان التنمية المستدامة لو أنّه تم توظيفها في الاقتصاد.

لو لم يكن الفساد موجوداً لشكّلت هذه الجسور شريان حياة بالنسبة للكثيرين، ولمنحت هذه المدارس فرصة مناسبة في الحياة لأجيال من الأطفال.

لمزيد من المعلومات يرجى مشاهدة شريط فيديو من اعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مكافحة الفساد على الرابط:
www.undp.or.th/resources/multimedia.html

١٠ انظر البنك الدولي "كلفة الفساد". 2004. http://go.worldbank.org/LJA29GHA80

فيما يلي بعض الأمثلة عن الطريقة التي يؤثر بها الفساد سلباً على التنمية:

- ترى أكثر من ٧٠٪ من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الاقتصادات المتحولة الفساد على أنه عائق أمام عملها.[١١]
- يتمّ نهب ١٤٨ مليار دولار أمريكي من أفريقيا كل سنة بسبب الفساد. ويُعتقد أن هذا الرقم يمثل ٢٥٪ من اجمالي الناتج المحلي لأفريقيا.[١٢]
- يمكن للفساد أن يزيد من تكلفه إنتاج السلع بنسبة ٢٠٪.[١٣]
- يخلق الفساد حالة من عدم الثقة في الأسواق عبر التحرر من الضوابط والتغيير المستمر لأنظمة العمل.
- يضعف الفساد من قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات.
- يضعف الفساد من قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الاجتماعية.
- يزيد الفساد من تكلفة البيروقراطية عبر الوقت المبدد في مناقشة العقود.
- يؤدي الفساد إلى هبوط المعايير لأنه يتم تقديم سلع/خدمات متدنية النوعية ويتم الحصول على تكنولوجيا غير ملائمة (تصنيع، أدوية، إنشاءات، إلخ).
- يقوض الفساد حقوق الإنسان وحكم القانون وقد يلعب دوراً مهماً في إثارة الصراعات وإطالة أمدها مما يؤدي إلى اضطراب الدولة وفشلها.

الجدول (٢): تأثير العقود التي يتم الحصول عليها بطرق فاسدة

نوع الاستثمار العقود	التراجع البيئي	تراجع الإيرادات الضريبية	الاستغلال	تراجع استدامة سبل العيش	تراجع الخدمات الاجتماعية الأساسية
قطع الأشجار بصورة غير مشروعة أو بتصاريح تم الحصول عليها عبر الفساد	نعم	نعم		نعم	
شراء منتجات يتم الاتجار بها بصورة غير مشروعة	نعم	نعم	نعم	نعم	
تجاهل شروط العمل والسلامة			نعم		نعم
الاتفاق غير الرسمي على أسعار التحويل		نعم			نعم
مشاريع البنية التحتية التي تتضمن نزوح المجتمعات المحلية	نعم			نعم	نعم
استيراد أدوية فيها عيوب		نعم			نعم
مشاريع طاقة عديمة الجدوى الاقتصادية	نعم	نعم			نعم

١١ انظر "دراسة استقصائية حول بيئة الأعمال وأداء الشركات(BEEPS) التي أعدها البنك الدولي بالاشتراك مع البنك الأوروبي للإعمار والتنمية. وقد شملت الدراسة أكثر من ٤٠٠٠ شركة في ٢٢ دولة متحولة الاقتصاد وأجريت في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. وقد عاينت الدراسة مجموعة كبيرة من التعاملات بين الشركات والدولة (انظر http://info.worldbank.org/governance/beeps/)

١٢ تقديرات الاتحاد الأفريقي (تقرير من إعداد الاتحاد الأفريقي تم تقديمه لاجتماع في أديس أبابا في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢). ويشتمل هذا الرقم على التكاليف المباشرة وغير المباشرة للفساد، أي الموارد التي تم تحويل مسارها بواسطة أعمال فاسدة والموارد التي تم حجزها أو التي أعيقت بسبب وجود الفساد.

١٣ المصدر السابق.

يقدم الجدول (٢) عددا من الأمثلة على كيفية تأثير الفساد على مختلف جوانب التنمية. يبين الجدول بعضاً من المجالات المتأثرة بالعقود التي يتمّ الحصول عليها بطريقة فاسدة. يتّضح من الجدول أن الفساد قضية إنمائية شاملة تؤثر على الكثير من مجالات التنمية بما فيها البيئة والضرائب والاستدامة والخدمات الاجتماعية.

٢-٣ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كإطار للحكم والتنمية

منذ إقرار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ١٤ كانون أول ديسمبر عام ٢٠٠٥ أصبح من المتوقع من وكالات الأمم المتحدة أن تستخدم هذا الإطار الجديد في مبادراتها الخاصة بمكافحة الفساد. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أقل انهماكاً من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أنشطة مكافحة الفساد ذات الصلة باسترداد الممتلكات والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون الدولي، حيث يتمحور معظم عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التدابير الوقائية الواردة في الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

يقدّم الجدول التالي مبادئ توجيهية لوضع البرامج في المجالات التي يمكن للمكاتب القطرية أن تتبنى عليها لتصمم عملها في مجال مكافحة الفساد بالتوافق مع التدابير الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي تعبّر عن المبادئ المتعارف عليها للحكم الرشيد. تغطي هذه الاتفاقية بصفتها إطاراً عالمياً لمحاربة الفساد مجالات عديدة كان يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعمها بصورة تقليدية من ضمن ملف الحوكمة الخاص به. تشتمل هذه القضايا على تعزيز المؤسسات العامة وصياغة السياسات العامة. الآن، يجب على عملية دعم مؤسسات مكافحة الفساد، مثلاً، أن تأخذ بعين الاعتبار أحكام المادتين الخامسة والسادسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المتعلقتين بتطوير سياسات منسقة ومؤسسات مستقلة (أنظر الجدول ١). لذا فإن ثمة حاجة إلى جعل أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بمكافحة الفساد والحكم متوافقة مع المتطلبات الجديدة التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الجدول (٣): اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كإطار للحكم والتنمية

مواد الاتفاقية	الطلب على البرامج
المادة ٥: سياسات مكافحة الفساد	إطار سياسي، وإطار قانوني، عمليات واستراتيجيات، وتنسيق واستشارات.
المادة ٦: استقلالية هيئات مكافحة الفساد	المساعدة الفنية لإنشاء مؤسسات الرقابة وتعزيزها
المادة ٧: بناء قدرات الخدمة المدنية	إصلاح القطاع العام (مثلاً: إدخال إجراءات مناسبة لاختيار وترقية موظفي الخدمة المدنية، والرواتب المناسبة، والتدريب)
المادة ٨: مدونة السلوك	تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية عند المسؤولين الحكوميين؛ المساعدة الفنية لتقديم مدونات السلوك والنظم الخاصة بمنع تضارب المصالح
	تشجيع إدخال نظام فعال وشفاف للمشتريات الحكومية وإدارة المال العام
المادة ١٠: التقارير العامة	الطلب المتزايد على جهود مكافحة الفساد: تعزيز مكانة المجتمع المدني؛ وإمكانية الوصول إلى المعلومات، المشاركة الشاملة للكافة؛ زيادة مستوى الوعي، التشغيل الفعال للمؤسسات العامة، دور الإعلام (تطوير قدرات الصحافة التحقيقية).
المادة ١٢: القطاع الخاص	دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية
المادة ١٣: المجتمع المدني	التدقيق الاجتماعي، والتدقيق من قبل المواطنين، وتتبع الميزانية

٢-٤ ربط مكافحة الفساد بإصلاحات أوسع نطاقاً

يتطلّب نجاح العمل في مجال مكافحة الفساد إصلاحاً أوسع نطاقاً في مجال الحكم. وهو ما يدعو الى انتهاج مقاربة تنظر الى الفساد في السياق الأوسع نطاقاً وهو الاقتصاد السياسي لحوكمة القطاع العام في كل بلد من البلدان. ثمة إدراك متزايد بأن الفساد هو، وعلى نحو ثابت، نتيجة للمشكلات التي لم يتمّ حلها في نظام الحكم الأوسع نطاقاً للبلد.

يمثّل الحياد السياسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشراكاته العالمية والإقليمية والقطرية، وتركيزه على الحكم إسهاماً مُضاف القيمة للحرب على الفساد. ويمتلك البرنامج الميزة المقارنة في تطوير وتنفيذ مبادرات مكافحة الفساد لأنه يحرص على توطيد الملكية الوطنية (national ownership) لهذه المبادرات من خلال الأطر والاستراتيجيات الإنمائية القطرية، مثل أوراق استراتيجية الحد من الفقر(PRSPs)، والتقييمات القطرية المشتركة (CCAs)، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAFs)، وفرق العمل المواضيعية (TWGs). وكذلك الأمر، فإن وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أكثر من ١٣٥ بلد بالإضافة إلى مجتمعه النشط في مجال مكافحة الفساد والمتمثل في مجتمع الممارسين وشبكات المعرفة يجعلان من توفر المعرفة وأفضل الممارسات العالمية في متناول اليد على مستوى الأقطار.

الشكل (٢): الترابط بين جهود منع الفساد وجهود قمع الفساد

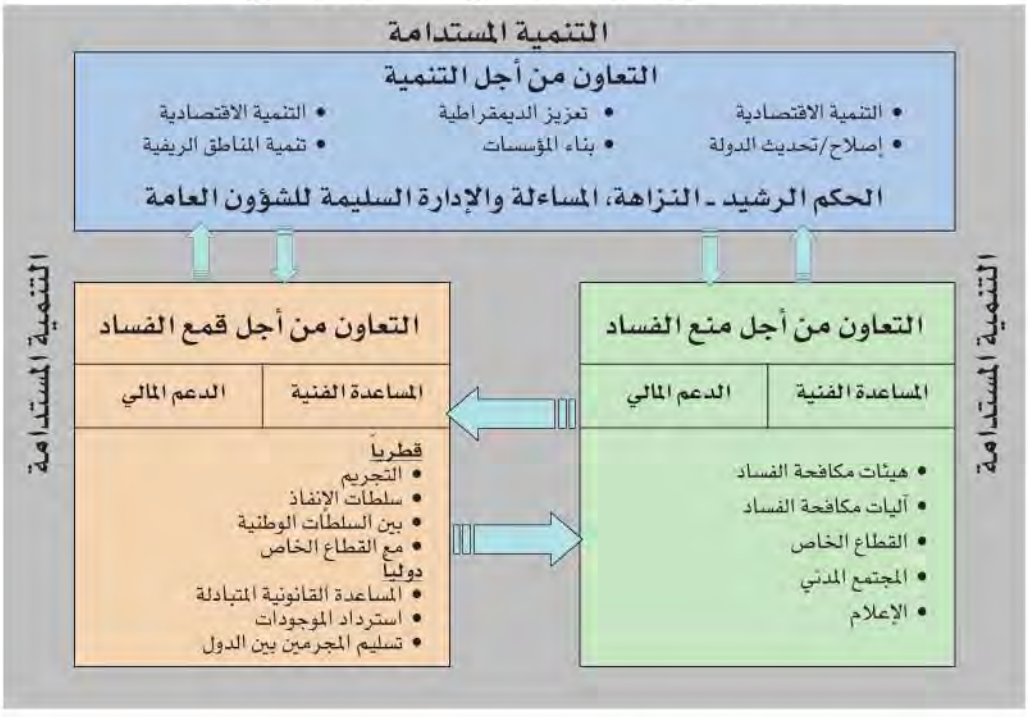

مصدر الشكل ٣: هسمان، كارين وميغيل بينياليلو، "حلقة عمل حول التعاون الدولي في مجال المساعدة الفنية الخاصة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، U4 Background Paper، مونيفيديو، حزيران/ يونيو ٢٠٠٧.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أيضا في موقع يؤهله لإشراك مجموعة متنوّعة من أصحاب المصلحة في نهج شامل لمحاربة الفساد وتوفير الدعم والنصح من خلال تعميم مفهوم مكافحة الفساد في عملية إصلاح القطاع العام ودعم المؤسسات العامة، والحكم المحلي، وتقديم الخدمات والمنافع العامة.

يبيّن الشكل في الصفحة السابقة بعضاً من المجالات التي يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم فيها التعاون الفني بشأن منع الفساد، مثل برامج تستهدف مرحلة وضع السياسات من قبيل تنمية القدرات وإجراء تطوير في المؤسسات، مما يعزز من قوة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق بالنواحي القانونية وإنفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبيل استرداد الممتلكات والمساعدة القانونية المتبادلة. كما ويوضح الشكل أنه ينبغي ألا يتم عزل مبادرات منع الفساد ومبادرات قمع الفساد عن بعضها البعض، بل ينبغي أن تتمم بعضها البعض وأن تعزز نفسها ذاتيا.

ترتبط مكافحة الفساد ارتباطاً وثيقاً مع القضايا الإنمائية الأخرى من قبيل الفقر وحقوق الإنسان والجنوسة والحكم المحلي وإصلاح القطاع العام ومنع النزاعات والبيئة والتنمية المستدامة. ويؤمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الفساد يشكل قضية شاملة وأن العمل على محاربة الفساد يتطلب التنسيق والتعاون بين مختلف وحدات وفرق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجالات الممارسة التابعة له بما في ذلك الحكم الديمقراطي والحد من الفقر ومنع وقوع الأزمات والانتعاش منها والطاقة والبيئة.

الشكل (٣): مكافحة الفساد قضية تتقاطع مع قضايا أخرى

الجدول (٤): مجالات التعاون والشراكة بين وحدات ومجالات الممارسة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مجالات الممارسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مجال التعاون/الشراكة
فريق البيئة والطاقة	الفساد في توزيع الخدمات مثل الماء والطاقة؛ الفساد والتغير المناخي
فريق مكافحة الفقر	الصلات بين الفقر والفساد
فريق تنمية القدرات	تنمية قدرات المشتريات فيما يتعلق بتوزيع الخدمات والشراكة بين القطاعين العام والخاص
الفريق المعني بالشؤون الجنسوية	معلومات أساسية حول نوع الجنس والفساد
مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**مجال التعاون/الشراكة**
المكاتب الإقليمية	تخطيط وتطوير أدوات تشخيص مكافحة الفساد مع المكتب الإقليمي لأفريقيا؛ المعطيات المقدمة إلى المكاتب حول وثائق المشاريع، تقارير التنمية البشرية الإقليمية.
المراكز الإقليمية	التدريب على مكافحة الفساد؛ دعم مجتمعات الممارسين الإقليمية، دعم المبادرات الإقليمية كشبكات مكافحة الفساد.
مكتب الشراكات	حشد الموارد وإعداد مذكرات التفاهم
مكتب منع الأزمات والانتعاش منها	الفساد في الأوضاع اللاحقة للنزاعات

٣. استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تتمثل الاستراتيجية الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يخصّ برامج مكافحة الفساد التي يضعها في التأكد من أن محاربة الفساد تخدم صلاحيات البرنامج المتعلقة بالحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة. بالاضافة الى ذلك، يقوم البرنامج بتطبيق نهج الحكم الديمقراطي الخاص به في محاربة الفساد على اعتبار أن الفساد هو نتيجة لنقص في إدارة الحكم وإخفاق المؤسسات في القيام بدورها.

٣-١ السمة المتخصصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مكافحة الفساد

تُبرز الصلات بين الفساد والتنمية بوضوح أن السمة المتخصصة للبرنامج هي محاربة الفساد من أجل تعزيز فعالية التنمية. ويرمي البرنامج إلى القيام بذلك عن طريق محاربة الفساد لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي:-

- دعم الشركاء الوطنيين بتقديم خدمات استشارية للبرامج والسياسات المتعلّقة بمكافحة الفساد.
- زيادة التنسيق بين مبادرات مكافحة الفساد.
- تعزيز دور الرقابة للإعلام والمجتمع المدني.
- تطوير منتجات معرفية في مكافحة الفساد (مثلاً: مذكرات ممارسة، أدلة، كتيبات، معلومات أساسية ... إلخ).
- دعم أدوات قياس الحكم ومكافحة الفساد المملوكة وطنيا.

٣-٢ الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨ ـ ٢٠١١ ، ومكافحة الفساد

مبادرات مكافحة الفساد تدعم أغراض وأهداف الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي « التعجيل بإحراز تقدم عالمي في مجال التنمية الانسانية لفترة ٢٠٠٨ ـ ٢٠١١».

تُسهم برامج ومبادرات مكافحة الفساد ـ التي يجري تطبيقها وفقاً لملف الحوكمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ في تحقيق أهداف خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستراتيجية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ومبادئ فعالية التنمية، وتحديدا الملكية الوطنية والإدارة الفعالة للمساعدات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. على سبيل المثال، إن تطوير أدوات لتقييم مكافحة الفساد مملوكة وطنياً وإدماج تقييمات مكافحة الفساد في أعمال التخطيط ـ بما فيها تقارير التنمية الانسانية والأوراق الاستراتيجية المتعلقة بالحد من الفقر والآلية الأفريقية لاستعراض النظراء وتقارير الأهداف الإنمائية للألفية ـ سيعملان على تعزيز الملكية الوطنية.

تعمل برامج مكافحة الفساد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إحداث تآزر بين محاربة الفساد والاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تؤكد أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مكافحة الفساد على البعد ذي الصلة المتعلّق بنوع الجنس. فعلى سبيل المثال، عند تطوير أدوات تشخيصية لمكافحة الفساد ينبغي إيلاء الاهتمام للمعلومات المصنفة حسب نوع الجنس بحيث تسهم في تحليل العلاقات بين نوع الجنس وبين الفساد. وتعبِّر الأدوات والمنتجات المعرفية (معلومات أساسية، كتيبات، أدلة، تقارير... إلخ) بوضوح عن هذا البعد في الفساد. وعند دعم منظمات المجتمع المدني والمناصرة (advocacy) الإعلامية، فإن هذه الأنشطة تشجع المراكز الإقليمية والمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم الدعم للمشاركة النسائية في تصميم وتنفيذ مشاريع مكافحة الفساد من قبيل لجان المواطنين التي ستساعد على ترسيخ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عملية وضع البرامج لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكذلك الحال، فإن الأنشطة التي تسعى إلى تنمية قدرات الإعلام ومنظماتٍ المجتمع المدني ستشمل مقاربة تؤدي الى إدخال المسائل المتعلقة بنوع الجنس في هذه الأنشطة (مثلاً: تشجيع مشاركة وتمثيل الصحفيات وعضوات المجتمع المدني في برامج التدريب).

٣-٣ مجالات الخدمات التي يقدّمها فريق الحكم الديمقراطي، ومكافحة الفساد

تقوم أنشطة مكافحة الفساد على قاعدة الخدمات التي يقدّمها مكتب السياسة الإنمائية (BDP) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. من أجل التأكد من تماسك وفعالية توزيع هذه الخدمات، يجب على "مجال خدمة مكافحة الفساد" أن يعمل على نحو وثيق مع بقية مجالات الخدمات الوظيفية الرئيسية للحكم الديمقراطي مثل، الحوكمة المحلية والإصلاح الإداري العام والحوكمة الاقتصادية، والوصول إلى العدالة، وتعزيز دور البرلمان، والانتخابات، وتنمية الإعلام المستقلّ، والحوكمة الإلكترونية، والمشاركة المدنية (بما فيها المجال السياسي) وحقوق الإنسان. بناء عليه، ومن خلال العمل الحثيث مع مجالات الخدمات هذه، يهدف "مجال خدمة مكافحة الفساد" إلى الإسهام في النتائج الأساسية الثلاث للحوكمة الديمقراطية، وهي:

(١) تحسين مشاركة المرأة وتأثيرها في عملية صنع القرار.
(٢) تعزيز المساءلة الحكومية عن توزيع الخدمات.
(٣) دعم تقييم الأداء الحكومي، المملوك وطنياً.

الجدول (٥): مجالات الخدمات التي يقدّمها فريق الحكم الديمقراطي، ومكافحة الفساد

مجالات خدمات فريق الحوكمة الديمقراطية	مجال التعاون/الشراكة
الانتخابات	إعداد دراسات أساسية وأدلة ونماذج تدريبية حول الفساد المرتبط بالانتخابات
الإعلام	التدريب، الصحافة الاستقصائية؛ التدريب على دور الإعلام في محاربة الفساد؛ دعم التشريعات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى المعلومات
الحوكمة الإلكترونية	استخدام متزايد للتكنولوجيا في توزيع الخدمات وإمكانية الوصول إلى المعلومات
الوصول للعدالة	الفساد والإصلاح المؤسسي
إدارة المعرفة	تحليل الشبكات (بالتعاون مع شبكة ممارسي الحوكمة الديمقراطية)؛ تنظيم المعرفة المعنية بمكافحة الفساد: الاستطلاعات السريعة؛ نقاشات إلكترونية حول الفساد والتنمية؛ الاستشارات الإلكترونية؛ (استخدام المعرفة والمعلومات لمحاربة الفساد).
الحكومة المحلية	إعداد مبادئ توجيهية لإدماج المساءلة ومبادرات مكافحة الفساد في تعزيز الحوكمة المحلية.
تعزيز دور البرلمان	التدريب على الإشراف البرلماني؛ دعم قدرات مكافحة الفساد لدى المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (CAPOG)
إصلاحات الإدارة العامة	دعم الأطر المؤسسية/القانونية/والسياسية لتعزيز وإنفاذ المساءلة والشفافية والنزاهة في الخدمة العامة
مركز أوسلو للحوكمة	تقييم الحوكمة؛ التدريب عبر الإنترنت؛ حوكمة المصادر المتجددة غير الطبيعية؛ ورشة عمل للتحقق من محتويات المنتجات المعرفية.

من خلال التعامل مع هذه النتائج المؤسسية، تعمل برامج ومشاريع مكافحة الفساد على تعزيز مبادئ الحوكمة من قبيل المساءلة والشفافية والنزاهة وحكم القانون والمشاركة وسرعة الاستجابة والمساواة. إن مكافحة الفساد من خلال هذه المبادئ، ستساعد أيضا على تعزيز حقوق الإنسان وحكم القانون والديمقراطية إضافة إلى الحد المباشر من الفساد.

٣-٤ البرنامج العالمي لمكافحة الفساد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

من أجل تنظيم وتوجيه المقاربة التي يعتمدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة لمكافحة الفساد، في مختلف المجالات التي يتولاها في إطار صلاحياته، وبهدف توفير إمكانية وصول مكاتبه القطرية وشركائه إلى الأفكار والمعرفة والشراكات والموارد، قام فريق الحوكمة الديمقراطية بإعداد برنامج عالمي لمكافحة الفساد بعنوان: "البرنامج العالمي لمكافحة الفساد من أجل فعالية التنمية (PACDE) لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١".

يعتبر هذا البرنامج بادرة مهمة لتحقيق مبادئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغاياته وأهدافه المعبّر عنها في الخطة الاستراتيجية الجديدة: «التعجيل بإحراز تقدم عالمي في مجال التنمية الانسانية » (٢٠٠٨-٢٠١١). ويأتي البرنامج العالمي استجابة للأعراف والمعايير الدولية المتطورة فيما يتعلق بمكافحة الفساد، الأمر الذي جعل لزاما على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعادة تركيز طاقاته وأولوياته في مجال مكافحة الفساد ضمن صلاحياته المتعلقة بالحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

الشكل (٤): البرنامج العالمي لمكافحة الفساد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

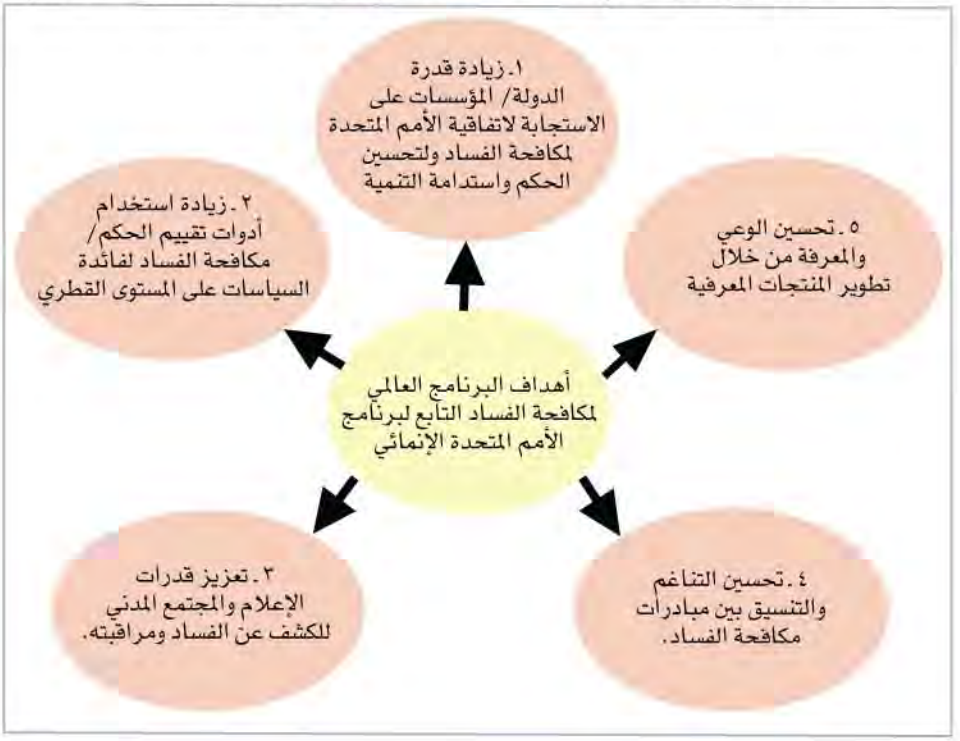

من أجل تنظيم وتوجيه المقاربة التي يعتمدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة لمكافحة الفساد، في مختلف المجالات التي يتولاها في إطار صلاحياته، وبهدف توفير إمكانية وصول مكاتبه القطرية وشركائه إلى الأفكار والمعرفة والشراكات والموارد، قام فريق الحكم الديمقراطي بإعداد برنامج عالمي لمكافحة الفساد.

الهدف الرئيسي للبرنامج العالمي لمكافحة الفساد من أجل فعالية التنمية هو تقديم الدعم للنظراء الوطنيين بغية تعزيز القدرة على تحسين الحوكمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتشتمل مبادرات مكافحة الفساد التي يتضمنها البرنامج على: تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة ببرامج وسياسات مكافحة الفساد؛ وتنسيق مبادرات مكافحة الفساد على المستويات الوطنية؛ وتعزيز الدور الرقابي للإعلام والمجتمع المدني؛ وتطوير منتجات معرفية حول مكافحة الفساد؛ ودعم أدوات التشخيص والقياس الخاصة بمكافحة الفساد والمملوكة وطنيا.

يركز البرنامج العالمي على مجاليّ الطلب (بما في ذلك المشاركة الشاملة للكلّ، مثل تعزيز دور الإعلام والمجتمع المدني) والعرض فيما يتعلق بالحكم (التغييرات المنتظمة طويلة الأمد في المؤسسات العامة) بالإضافة إلى إدخال مكافحة الفساد في أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحالية، وهو ما يمثل قيمة مضافة وميزة مقارنة رئيسية بالنسبة للبرنامج مقارنة بعمل الوكالات الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف في هذا المجال.

ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يدير نظام المنسقين المقيمين في الكثير من البلدان، أن يلعب دورا حيويا في إدماج مواضيع مكافحة الفساد في مختلف العمليات الإنمائية بما فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAFs) والتقييم القطري المشترك (CCAs).
يركز البرنامج العالمي على الشراكات الداخلية والخارجية الفعالة. فعلى الصعيد الداخلي سوف يعمل البرنامج العالمي مع المكاتب والمراكز الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الشراكات ومكتب منع الأزمات والخروج منها إلى جانب مختلف مجالات خدمات فريق الحكم الديمقراطي المذكورة أعلاه. أما على الصعيد الخارجي، سيعمل البرنامج العالمي على بناء وتعزيز الشراكات مع الوكالات والمؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفساد. تشير مذكرة التفاهم المبرمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو بمثابة الذراع التنسيقي لمنظّمة الأمم المتحدة وأن له حضورا أوسع على المستوى القطري لتعزيز التنمية البشرية، في حين يؤدي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دورا يتسّم بالطابع القانوني وبالتركيز على المساعدة الفنية ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. نظرا إلى هذا التكامل، تسعى مذكرة التفاهم إلى تعزيز الثبات والتماسك والجودة في تقديم التعاون الفني في مجال مكافحة الفساد إلى الدول الأعضاء وذلك استجابة للأولويات الوطنية. تتيح المذكّرة أيضا إمكانية التعاون على المستويين الإقليمي والوطني اعتمادا على أولويات القطر/المنطقة المعنية. ويتوافق ذلك مع برامج "الأمم المتحدة الواحدة" التجريبية التي تشجع هيئات الأمم المتّحدة على تطوير وتنفيذ برامج مشتركة على المستوى القطري. وبالفعل، فقد شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مهمات استكشاف وأعمال تدريب مشتركة في مجال مكافحة الفساد مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كما يشكّل البرنامج جزءا من المشاريع التجريبية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية المعنية بالتناغم بين أنشطة المانحين بما في ذلك إجراء تقييمات مشتركة لأنشطة مكافحة الفساد على المستوى القطري.

من خلال البرنامج العالمي، سيقوم مجال الخدمة الخاص بمكافحة الفساد لفريق الحكم الديمقراطي في مكتب السياسة الإنمائية بالتركيز في الوقت الحاضر على تنمية القدرات الداخلية للمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية تقديم مساعدة فنية ذات جودة عالية في مجال مكافحة الفساد كالتدريب وتقديم الأدوات المعرفية التي تتيح التعبير بوضوح عن سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقديم الإرشاد بشأن تطبيق الصلاحيات الممنوحة للبرنامج فيما يتعلق بالتصدي للفساد في إطار المبادئ والمعايير التي جاءت في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٤ - روابط لمواقع الكترونية ومصادر رئيسية ذات صلة بمكافحة الفساد

الروابط السريعة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحكم الديمقراطي (http://www.undp.org/governance/sl-par.htm)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحكم الديمقراطي، إصلاح الإدارة العامة ومكافحة الفساد (http://practices.undp.org/pcb/index.cfm?prac=121515&tab=121660&doc=&src=121660)

مركز بانكوك الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إصلاح الإدارة العامة ومكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادي (http://regionalcentrebangkok.undp.or.th/practices/governance/par-ac/)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إصلاح الإدارة العامة ومكافحة الفساد في أوروبا ورابطة الدول المستقلة (http://europeandcis.undp.org/governance/parac)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (http://www.undp-pogar.org)

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الشفافية ومكافحة الفساد (http://www.unglobalcompact.org/AboutTheGC/TheTenPrinciples/anti-corruption.html)

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (http://www.unodc.org/unodc/en/corruption/index.html)

مركز مصادر مكافحة الفساد يو٤ (http://www.u٤.no/)

مصادر رئيسية

مذكرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن ممارسة مكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤

ورقة السياسة المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، محاربة الفساد لتحسين إدارة الحكم (١٩٩٨)

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (دخلت حيز التنفيذ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥)

قائمة فريق الحكم الديمقراطي لخدمات مكافحة الفساد، ٢٠٠٧

كتاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرجعي للمساءلة والشفافية والنزاهة

الدراسات الإفرادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مكافحة الفساد

جدول مشاريع مكافحة الفساد (٢٠٠٤)

مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٤)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
فريق الحكم الديمقراطي
مكتب السياسة الإنمائية
٣٠٤ شارع رقم ٤٥ شرقي الطابق العاشر
نيويورك، نيويورك ١٠٠١٧
www.undp.org/governance

تصميم Departure Arts